تراجع كثافة الزراعة الأوروبية

برايان إلبيري

الفصل التاسع عشر من كتاب

الجغرافيا التطبيقية : المبادئ والممارسة

أ. م. مانيون

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

السياق

شهدت الزراعة الأوروبية إعادة هيكلة كبيرة في فترة ما بعد الحرب ، وبينما شهدت كل من أوروبا الغربية والشرقية أشكالًا من التكثيف الزراعي بين عامي 1950 و 1980، إلا أن اتجاه التغيير اختلف تمامًا منذ ذلك الحين . ففي أوروبا الشرقية ، استند هذا التكثيف إلى العودة إلى الزراعة الخاصة . لم يكن التحول سهلاً ، وما تزال العديد من المشاكل الهيكلية تواجه القطاع الزراعي ، لا سيما إعادة إرساء حقوق ملكية الأراضي وتطوير نظام سوق فعال للإنتاج الزراعي (ريباسي وسايمز 1993؛ إلبيري 1998). وبالتالي ، لم تكن السيطرة على الإنتاج الزراعي أولوية ، على عكس أوروبا الغربية ، حيث انصب التركيز منذ منتصف الثمانينيات على نظام زراعي ما بعد الإنتاج . كان الهدف هو تقليص تكثيف الإنتاج الزراعي من خلال التوسع والتنويع والزراعة بطرق أكثر فائدة للبيئة (إلبيري 1992؛ باترشيل وجيلج 1996؛ إيفانز وموريس 1997).

لذلك ، يركز هذا الفصل على الخصائص التطبيقية والمشاكل المرتبطة بتقليص تكثيف الزراعة في أوروبا الغربية . كانت السياسة الحكومية ، التي سُنّت من خلال السياسة الزراعية المشتركة (CAP) ، المحفز الرئيسي للتغيير في الزراعة الأوروبية . قبل منتصف الثمانينيات ، نشأت أخلاقيات إنتاجية قائمة على مبادئ الكفاءة والعقلانية من خلال مستويات عالية من الدعم الحكومي للزراعة . وقد حفّز نظام الأسعار المضمونة المزارعين على تعظيم الإنتاج ، بغض النظر عن طلب السوق . نتيجةً لذلك ، أصبحت النظم الزراعية أكثر كثافةً وتخصصًا ، وتركزت الزراعة مكانيًا في المناطق الزراعية "الرئيسية" مثل وادي بو، وحوض باريس، وشرق أنجليا (بولر 1985أ و ب).

وقد صاحب كل بُعد من أبعاد الزراعة الإنتاجية الثلاثة - التكثيف والتخصص والتركيز - ما وصفه بولر (1985أ) بالعواقب الثانوية (الجدول 19.1). على سبيل المثال ، تزايدت المديونية وتراجعت دخول المزارعين مع وقوعهم في دوامة التكنولوجيا (وارد 1993) . ثانيًا ، ازداد الإفراط في إنتاج العديد من المنتجات الزراعية مع تشجيع المزارعين الكفؤين وغير الكفؤين على تكثيف الإنتاج . ثالثًا ، اتخذ المزارعون موقفًا استغلاليًا بدلًا من موقف محافظ تجاه قاعدة مواردهم الطبيعية ، مما أدى إلى عدد من الأضرار البيئية . شملت هذه الممارسات تلويث الهواء والتربة ومجاري المياه ، وإزالة التحوطات والغابات ، وتجفيف الأراضي الرطبة ، وحرث الأراضي البرية والمراعي الدائمة الغنية بالأعشاب . وأخيرًا ، أدت الزراعة الإنتاجية إلى استقطاب هياكل المزارع ، وزادت من تفاقم التفاوتات المكانية في أنواع المزارع ودخلها . وأصبحت المناطق متخصصة بشكل مفرط في محاصيل أو ماشية معينة ، كما هو الحال على سبيل المثال في إنتاج نبيذ المائدة في منطقة لانغدوك في فرنسا المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، حيث لم تنجح محاولات إلغاء التخصص الزراعي وتنويعه إلا جزئيًا (جونز 1989).

الجدول 19.1 العواقب الثانوية للزراعة الإنتاجية.

البعد الهيكلي	العواقب الثانوية
التكثيف	تطوير تعاونيات التوريد (المستلزمات) ارتفاع المديونية الزراعية زيادة كثافة الطاقة والاعتماد على الوقود الأحفوري الوقود الإفراط في الإنتاج للسوق المحلية تدمير البيئة والنظم البيئية الزراعية
التخصص	استهلاك الغذاء خارج المنطقة التي أُنتج فيها زيادة خطر فشل النظام تغيير تكوين القوى العاملة الصلابة الهيكلية في الإنتاج الزراعي
التركيز	تطوير تعاونيات التسويق علاقات اجتماعية جديدة في المجتمعات الريفية عدم قدرة الشباب على دخول الزراعة استقطاب هيكل حجم المزرعة ملكية الشركات للأراضي زيادة التفاوت في دخل المزارع بين المزارع الأحجام والأنواع والمواقع سياسات زراعية حكومية تفضل المزارع الكبيرة ومناطق معينة

المصدر: بولر 1985i

منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي ، واجه النموذج الراسخ للإنتاجية الزراعية تحديات ، وقد ركّز الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على خفض تكثيف الإنتاج الزراعي . وقد نشأت خطابات بديلة مرتبطة بخفض دعم الأسعار، وحماية البيئة ، والاستدامة ، وجودة الغذاء ، والتنمية الريفية المتكاملة ، من داخل المجتمع الزراعي وخارجه . لذا ، يهدف هذا الفصل إلى دراسة بعض التحديات المرتبطة بالانتقال نحو أنظمة زراعية ما بعد الإنتاجية في أوروبا الغربية . وبشكل أكثر تحديدًا ، يُقدّم الفصل مفهومًا أوليًا لما بعد الإنتاجية ، ويُبيّن كيف تستجيب السياسة الحكومية الآن للتغيير الزراعي ، بدلًا من تحفيزه . ثم يناقش بعض الجوانب التطبيقية الرئيسية لخفض تكثيف الإنتاج الزراعي ، بالاعتماد على أدلة دراسات الحالة لتسليط الضوء على التأثير غير المتكافئ مكانيًا لما بعد الإنتاجية في أوروبا.

ويختتم الفصل بالتساؤل عما إذا كان الاتجاه نحو أنظمة زراعية أكثر اتساعًا مستدامًا . تصور الزراعة ما بعد الإنتاجية صُوِّرَ التحول عن التوجه السائد نحو الإنتاجية في الزراعة على أنه "التحول ما بعد الإنتاجية (Shucksmith 1993 "؛ Lowe et al. 1993؛ Ilbery and Bowler 1998). وبينما لم تُحدَّد طبيعة هذا التحول بدقة في اقتصادات السوق المتقدمة ، إلا أنه يرتبط بعدد من الخصائص المعروفة (الجدول 19.2). وبشكل أكثر تحديدًا، صاغ Bowler and Ilbery (1997) مفهوم "التحول ما بعد الإنتاجية" من حيث ثلاثة أبعاد ثنائية القطب للتغيير: • من التكثيف إلى التوسع • من التخصص إلى التنويع • من التركيز إلى التشتت . وقد شُجِّع البعدان الأولان بنشاط من خلال إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة ، ولكن وُجِّهت صعوبة أكبر في تشتيت الزراعة بعيدًا عن نمط تركيزها في المناطق "الرئيسية" .

في الواقع ، إن الروح الإنتاجية راسخة بشكل جيد في دوائر السياسات ، لدرجة أنه من المرجح أن يتعايش نظاما الزراعة (الإنتاجي وما بعد الإنتاجي) في المستقبل . قد يشمل ذلك نظامًا زراعيًا مكثفًا ، يركز على كمية الغذاء ، ونظامًا أكثر شمولًا ، يتبنى الاستدامة وجودة الغذاء . من المرجح أن يزداد التباين المكاني بين نظامي الزراعة ، حيث تُنتج المناطق الزراعية المزدهرة في أوروبا لسوق الغذاء الشامل ، بينما تُوفر المناطق الزراعية الأقل أهمية منتجات غذائية عالية الجودة للأسواق المتخصصة .

الجدول 19.2 خصائص التحول ما بعد الإنتاجي.

• انخفاض تكثيف الإنتاج الزراعي والتوجه نحو جودة الغذاء بدلاً من كميته
• السحب التدريجي للدعم الحكومي للزراعة وفصل دخل المزارع عن حجم الغذاء المنتج
• إنتاج الغذاء في سوق دولية متزايدة التنافسية
• تنظيم بيئي متزايد للزراعة من خلال مجموعة من البرامج الزراعية البيئية
• إنشاء أنظمة زراعية أكثر استدامة

خلال فترة ما بعد الإنتاج ، كانت السياسة الزراعية المشتركة تستجيب للتغيير، بدلاً من تحفيزه . في البداية ، اتخذ هذا شكل تدابير ضبط الإنتاج ، من خلال حصص الحليب وتخصيص الأراضي الصالحة للزراعة على سبيل المثال (بريجز وكيريل 1992؛ نايلور 1993) . ومع ذلك ، كان تأثير هذه التدابير محدودًا لأن دعم المزارع كان ما يزال مرتبطًا بكمية الغذاء المُنتج . لم تُؤخذ فكرة فصل دخل المزارع عن حجم إنتاج الغذاء على محمل الجد إلا مع ما يُسمى بإصلاحات ماكشاري للسياسة الزراعية المشتركة عام ١٩٩٢ (روبنسون وإيلبيري ١٩٩٣) . بدأ ذلك من خلال نظام مساعدات الدخل ، على شكل مدفوعات الأراضي الصالحة للزراعة (AAPs) والبرامج الزراعية البيئية الطوعية(AEPs) . ومع ذلك ، كان التحرك نحو خفض تكثيف الإنتاج الزراعي في الاتحاد الأوروبي بطيئًا ، ففي عام ١٩٩٥، كان ما يعادل ٤٩٪ من دخل المزارع ما يزال يأتي على شكل إعانات ؛ مقارنةً بـ ١٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و٣٪ في نيوزيلندا.

يعكس هذا المستوى المرتفع من الدعم الحكومي مواقف راسخة ، مما يجعل الابتعاد عن الإنتاجية الزراعية أمرًا صعبًا سياسيًا . على الرغم من ذلك ، تُفرض ضغوط متزايدة على نطاق واسع ، بما في ذلك تدويل نظام إمدادات الغذاء وتخضير السياسات الزراعية ، على السياسة الزراعية المشتركة لفصل دخل المزارع تمامًا عن الدعم الاقتصادي الحكومي . وقد اكتسبت هذه الضغوط زخمًا من خلال مؤتمر قمة الأرض في ريو عام 1992 ، واتفاقية الجات لعام 1993 بشأن التجارة الزراعية العالمية ، وقانون الإصلاح والتحسين الزراعي الفيدرالي (FAIR) لعام 1996 في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد استبدل برنامج FAIR الدعم من خلال مدفوعات العجز والمدفوعات المخصصة بنظام مدته سبع سنوات من المدفوعات المنفصلة ، حيث لا يُلزم المزارعون بإنتاج محاصيل معينة أو أي محصول على الإطلاق للحصول على مساعدة الدخل (هارفي 1996).

وبالتالي ، لا يرتبط الدخل بالإنتاج (كما هو الحال في خطط العمل الزراعية البديلة للاتحاد الأوروبي). ما يزال المزارعون قادرين على بيع منتجاتهم الزراعية ، لكن الدخل من ذلك يعتمد على أسعار السوق ، وليس على أسعار مضمونة . من شبه المؤكد أن هذه الأفكار، وخاصةً التوجه نحو السوق ، ستؤثر على الجولة القادمة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية (الجات سابقًا) التي بدأت عام 1999 (ريتسون وهارفي 1997) . في الواقع ، استجابت المفوضية الأوروبية بالفعل للضغوط من خلال نشر مقترحاتها لأجندة 2000 ، التي تدعو إلى مزيد من التخفيضات الكبيرة في الأسعار المضمونة المدفوعة للمزارعين ، وزيادة مساعدات الدخل المنفصلة (ولكن بسقف أعلى) ، وتوجيه الدعم إلى أفقر المزارعين في المناطق الزراعية الهامشية . من الواضح أن الأسر الزراعية مضطرة للتكيف مع تغير السياسات واتفاقية التجارة الحرة بين المزارعين (PPT) ؛ فالأمر يتعلق بالمزارعين ، مستوىً تُطبّق فيه نتائج إصلاح السياسات.

أشار بولر (1992) وبولر وآخرون (1996) إلى هذه التعديلات كونها "مسارات لتطوير الأعمال الزراعية". وبينما يُعدّ استمرار النموذج الإنتاجي للزراعة الصناعية أحد المسارات المحتملة لبعض المزارعين ، فإن معظم الخيارات تتضمن إعادة توزيع موارد المزرعة إلى أنواع مختلفة من التقليص المكثف للزراعة . وقد يشمل ذلك توسيع الإنتاج إما من خلال الحفاظ على أنظمة الزراعة التقليدية أو إعادة إنشائها أو اعتماد خطط التنويع الزراعي . وقد يشمل ذلك أيضًا تنويع قاعدة الدخل إلى أنواع مختلفة من التنويع الزراعي (مثل المحاصيل غير التقليدية ومشاريع الثروة الحيوانية والغابات) و/أو التنويع الهيكلي (مثل السياحة الزراعية والتسويق المباشر وتجهيز الأغذية) .

أخيرًا ، قد يشمل ذلك إعادة توطين النظام الزراعي الغذائي ، وبالتالي تشتيته ، بحيث يمكن للمنتجات المحلية عالية الجودة ، ذات المنشأ الجغرافي الموثوق وإمكانية التتبع ، أن تعمل كأسواق متخصصة (مارسدن 1996). وهذه إحدى الطرق الممكنة التي يمكن من خلالها للمناطق الزراعية الهامشية استغلال الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية المحلية والصحية . هذه الجوانب التطبيقية الثلاثة لبرنامج PPT ليست حصرية ، ويمكن ربطها ببعضها البعض من خلال التطورات في الزراعة العضوية ، على سبيل المثال (بارك ولوهر 1996). ومع ذلك ، في بقية هذا الفصل ، سيتم دراسة كل بُعد على حدة ، بالاعتماد على أدلة دراسات الحالة عند الاقتضاء.

التوسع : البرامج الزراعية البيئية

على الرغم من أن التوسع في الزراعة الأوروبية كان يهدف في البداية إلى تقليل الإنتاج الزراعي من خلال دفع أموال للمزارعين لتقليص تكثيف أنظمتهم الزراعية ، إلا أن التوجه الرئيسي للتوسع في الزراعة الأوروبية قد جاء من خلال اعتماد برامج زراعية بيئية مختلفة . يمكن تفسير سياسات التحسين البيئي (AEPs) على أنها تسوية سياسية بين مطالب جماعات الضغط الزراعية ودعوات التغيير من الجماعات البيئية (بوتر، ١٩٩٨) . ففي حين طالبت المجموعة الأولى بمدفوعات مقابل الإدارة البيئية في الاتحاد الأوروبي ، جادلت المجموعة الثانية بوجوب سحب المدفوعات للمزارعين (الإعانات) إذا لم تُلبَّ شروط الحفظ المحددة (مفهوم الامتثال المتبادل) .

ظهرت أولى بوادر دمج الأبعاد البيئية في السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي في "الورقة الخضراء" الصادرة عن المفوضية الأوروبية عام ١٩٨٥ CEC، ١٩٨٥. أوصى هذا الكتاب بسحب الأراضي الواقعة على طول المناطق العازلة الاستراتيجية بيئيًا ، وداخل الممرات البيئية على طول حدود الحقول ، وحول المسطحات المائية . واقترح الكتاب الأخضر تحديد مناطق حساسة بيئيًا(ESA) ، حيث يتلقى المزارعون مكافأة سنوية لإدخال أو الحفاظ على ممارسات زراعية متوافقة مع حماية البيئة والموارد الطبيعية . أُدمجت هذه الأفكار في لائحة الهياكل الجديدة لعام 1985 (85/797)، وتم تأكيد تمويل الاتحاد الأوروبي لوكالات الخدمات البيئية في عام 1986. في الواقع ، استندت التطورات السياسية المستمرة بين عامي 1985 و1992 ، بما في ذلك التوسع (اللائحة 87/1760) وتخصيص الأراضي الصالحة للزراعة (اللائحة 88/1094) ، إلى مبدأ التعويض المالي عن انخفاض الإنتاج الزراعي .

على الرغم من أن الإصلاحات الرئيسية للسياسة الزراعية المشتركة في عام 1992 كانت مدفوعة بدوافع اقتصادية (ريتسون وهارفي 1997) ، إلا أن اللائحة 92/2078 نصت على أنه يجب على الدول الأعضاء تنفيذ حزمة من "التدابير المصاحبة" ، بما في ذلك برامج التحسين الزراعي السنوية . كان على كل

دولة الموافقة على حزمة زراعية بيئية بحلول عام ١٩٩٣. وكانت هذه الخطط طوعية لمدة خمس سنوات ، وسيتم تعويض المزارعين ماليًا عن فقدان الدخل إذا التزموا بواحد أو أكثر مما يلي :

- خفض كبير في استخدام الأسمدة و/أو إدخال/استمرار أساليب الزراعة العضوية؛
- التحول إلى أشكال أكثر شمولاً لإنتاج المحاصيل/الثروة الحيوانية؛
- استخدام ممارسات زراعية أخرى مفيدة للبيئة وحماية الموارد الطبيعية؛
- صيانة الأراضي المهجورة؛
- تخصيص أراضٍ زراعية طويلة الأجل لأسباب بيئية؛
- إدارة الأراضي لتوفير الوصول العام والترفيه.

كان من المقرر أن يأتي نصف الإنفاق المؤهل لبرامج التحسين البيئي من ميزانية الاتحاد الأوروبي ، وكانت اللائحة قابلة للتفسير من قِبل الدول الفردية . ففي المملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، تضمنت حزمة عام 1993 المزيد من مناطق استغلال الموارد البيئية ، والوصول إلى مناطق استغلال الموارد البيئية والأراضي المخصصة ، وتدابير جديدة للنترات ، وبرنامجًا للزراعة العضوية ، وبرنامجًا للأراضي البرية ، وبرنامجًا لتحسين الموائل من خلال تخصيصات طويلة الأجل (بوتر 1993). يشير مبدأ تعويض المزارعين عن خسارة دخلهم المتوقعة إلى أن "برامج التحسين البيئي لم تكن أكثر من مجرد استمرار وتوسيع لبرامج قائمة مثل برامج التحسين البيئي" (وينتر 1996: ص 255). لم تُجرَ سوى أبحاث محدودة حول العواقب التطبيقية والجغرافية لبرامج التحسين البيئي في أوروبا (ويتبي 1996؛ إيفانز وموريس 1997).

تُعد المقارنات الدولية صعبة ، نظرًا لوجود برامج مختلفة في بلدان مختلفة . حتى ضمن مخطط واحد ، مثل برامج دعم الإنتاج الزراعي في المملكة المتحدة ، تختلف الوصفات بين المناطق المحددة . لذلك ، ركز البحث على معدلات الإقبال على برامج محددة في مناطق أو دول معينة . على سبيل المثال ، درس ويلسون (1995؛ 1996؛ 1997) معدلات الإقبال على برنامج MEKA ومواقف المزارعين تجاهه في بادن-فورتمبيرغ (ألمانيا) وبرنامج دعم الإنتاج الزراعي في ويلز. وبالمثل ، حلل ويلسون وآخرون (1996) وكاري وستوكي (1997) برامج دعم الإنتاج الزراعي في سويسرا (ينظر الملحق 19.1). ومع ذلك ، فإن الفوائد البيئية الحقيقية لبرامج دعم الإنتاج الزراعي غير واضحة . فالعديد من المزارعين متبنون سلبيون يدخلون البرامج لأسباب مالية وليست بيئية ؛ وكما يشير موريس وبوتر (1995) ، هناك حاجة لدراسة التأثير طويل المدى لبرامج دعم الإنتاج الزراعي ، بعد انتهاء البرامج بوقت طويل .

في الواقع ، أشارت الأبحاث الأكاديمية إلى عدد من نقاط ضعف برامج التحسين الزراعي ، بما في ذلك :

1- إنها تُربط فعليًا بسياسة زراعية ذات توجه إنتاجي.

2- نظرًا لعدم وجود امتثال متبادل ، حيث لا يتلقى المزارعون مدفوعات اقتصادية (مثل الإعانات أو مساعدات الدخل) إلا إذا استوفوا الشروط البيئية ، فإن برامج التحسين الزراعي لا تؤدي تلقائيًا إلى إنتاج سلع بيئية.

3- تركز معظم برامج التحسين الزراعي على المدخلات ، مثل معدلات استخدام الأسمدة غير العضوية، بدلاً من المخرجات . وبالتالي، يحصل المزارعون على أجور مقابل استيفائهم شروطًا معينة بدلاً من مقابل النتائج المحققة (من حيث الحفاظ على البيئة).

4- غالبًا ما تكون هذه البرامج مستهدفة مكانيًا ، مع تحكم ضئيل في الإنتاج والإدارة البيئية خارج المناطق المحددة ، وهذا يقلل من فعاليتها الإجمالية.

5- من المشكوك فيه ما إذا كانت البرامج الطوعية قادرة على إحداث تغيير في استخدام الأراضي في المزارع ، خاصة إذا لم يكن على المزارعين إدخال المزرعة بأكملها في خطة استغلال زراعي سنوية.
6- برامج الاستغلال الزراعي السنوي ليست مستدامة حقًا ، بمعنى أنها تؤدي إلى انخفاض كبير في اعتماد الزراعة الحديثة على الطاقة والمواد الكيميائية الزراعية ، واعتماد المزارعين على الدعم المالي الحكومي (إيفانز وموريس 1997).
7- هناك نقص عام في تمويل برامج الاستغلال الزراعي السنوي ، حيث يمثل أقل من 5% من إجمالي الميزانية الزراعية للاتحاد الأوروبي.
8- سيظل تأثير برامج الاستغلال الزراعي السنوي ضئيلًا طالما استمر المزارعون في تلقي الدعم لإنتاج الغذاء في المناطق المحددة وغير المحددة .
طرح بوتر (1998) تساؤلاً حول ما إذا كان ينبغي على صانعي السياسات الاستمرار في "تخضير" السياسة الزراعية الحالية ، أو إلغاء جميع أشكال الدعم للإنتاج الزراعي ، وتزويد المزارعين بمساعدات دخل للحفاظ على البيئة.

التنويع : أنشطة مربحة أخرى

أدت إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة ، وخاصةً تخفيضات الأسعار المضمونة المدفوعة للمزارعين ، إلى أن يصبح "خيار دعم تنويع دخل المزرعة ، الذي كان هامشيًا في السابق ، أكثر مركزية" (فولر 1990: ص 67) . تُعرف الأنشطة المربحة الأخرى(OGAs) ، بأنها توليد أفراد الأسر الزراعية للدخل من مصادر داخل المزرعة أو خارجها ، بالإضافة إلى الدخل الناتج عن الزراعة الأولية . في دراسة حديثة للمسارات المختلفة في شمال بينينز في إنجلترا ، وجد بولر وآخرون (1996) أن 33% من الأسر الزراعية لديها أنشطة مربحة أخرى خارج المزرعة ، و29% لديها أنشطة مربحة أخرى داخل المزرعة . ومع ذلك ، فقد حددت الدراسة "مقاومة" للتنويع ، والتي غالبًا ما كانت تُؤخذ في الحسبان فقط عندما تعجز الزراعة التقليدية عن تلبية احتياجات الدخل للأسر الزراعية.
لا شك أن انتشار الأنشطة الزراعية متعددة الأنشطة في أوروبا قد تزايد خلال فترة ما بعد الحداثة . في الواقع ، أشار مشروع بحثي رئيسي أجرته مؤسسة أركلتون في أربع وعشرين منطقة من أوروبا الغربية في أواخر الثمانينيات إلى أن ما يقرب من 60% من الأسر الزراعية كانت متعددة الأنشطة (فولر 1990) . عدد كبير من الأنشطة الزراعية متعددة الأنشطة خارج المزرعة (أكثر من 50% من جميع الأسر مقارنة بأقل من 10% من الأسر التي تعمل في الأنشطة الزراعية متعددة الأنشطة) ، ولكن هذا يختلف اختلافًا كبيرًا بين المناطق الأربع والعشرين . لذا ، في حين أن 81% و72% من الأسر الزراعية في فرايونغ-غرافيناو (ألمانيا) وغرب بوثنيا (السويد) ، على التوالي ، لديها موارد زراعيّة خارج المزرعة ، فإن هذه النسبة تنخفض إلى 33% و27% في غرب أيرلندا وبيكاردي (فرنسا) ، على التوالي (المربع 19.2).
ويزداد هذا النمط تعقيدًا بسبب اختلاف أفراد الأسرة المشاركين في العمل خارج المزرعة . ومع ذلك ، في جميع المناطق ، يكون عدد العاملين في المزارع أكثر من عدد الأزواج في العمل خارج المزرعة ؛ وفي خمس مناطق فقط (في إسبانيا وإيطاليا والنمسا وأيرلندا) يفوق عدد أفراد الأسرة الآخرين (بما في ذلك الأزواج) عدد العاملين في المزارع . ولذلك ، ليس من المستغرب أن يجد مشروع أركلتون أن ثلث الأسر الزراعية تحصل على أكثر من 50% من دخلها من مصادر خارج المزرعة (الشكل 19.1) . يتفاوت هذا

المعدل أيضًا بين المناطق (الشكل 19.1) ، من 71% في فرايونغ-غرافيناو إلى 10% فقط في بيكاردي . وقد وجد البحث أن 17% فقط من الأسر الزراعية تستمد 100% من دخلها من الزراعة ، بينما يحصل 43% على أقل من 30% بهذه الطريقة . وخلص فولر (1990) إلى أن أنماط التعددية في النشاط الزراعي (OGAs) في أوروبا الغربية معقدة للغاية ، إذ تعكس "التفاعل بين خصائص الزراعة والأسرة وسوق العمل ، بالإضافة إلى العوامل الثقافية" (ص 368).

Figure 19.1 Off-farm OGAs in selected regions of Western Europe.

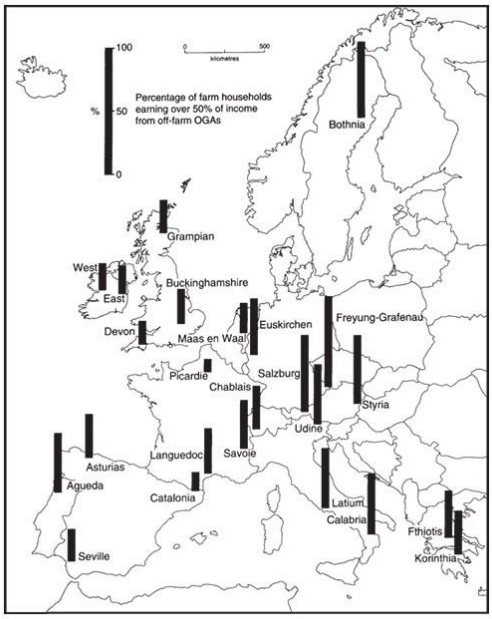

Source: Based on data derived from Fuller 1990.

إن تفاعل العديد من العوامل "الخارجية" و"الداخلية" هو ما يشكل الأنماط الجغرافية للتعددية في النشاط الزراعي في أوروبا . على سبيل المثال ، حدد إفستراتوغلو-تودولو (1990) علاقة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية (مثل أسواق العمل المحلية ، والبطالة ، والأنشطة السياحية) ومعدلات التعددية في اليونان . في المقابل ، وجد إدموند وكرابتري (1994) أن المنظمات غير الربحية كانت أكثر تُعدّ هذه الأنشطة مهمة في المناطق الأقل كثافة سكانية ، حيث تعكس عوامل اجتماعية وثقافية أكثر منها اقتصادية . وتُعد المشاركة المتزايدة للمرأة في القوى العاملة أحد الأمثلة التي تُساعد في تفسير توسع الأنشطة الزراعية خارج المزرعة (بنيامين 1994) . وقد وُجدت علاقات مماثلة بين عوامل "داخلية" مثل حجم المزرعة ، ودورة حياة الأسرة ، والخلافة ، والعمر ، والتعليم ، وتبني الأنشطة الزراعية خارج المزرعة (جاسون 1987؛ إلبيري وبولر 1993).

في دراسة نادرة للأنماط الإقليمية للتعددية ، افترض إفستراتوغلو-تودولو (1990) أن تبني الأنشطة الزراعية خارج المزرعة سيكون مرتبطًا إيجابًا بفرص العمل خارج المزرعة (عوامل الجذب) ، ومرتبطًا سلبًا بظروف الزراعة المواتية (عوامل الدفع) . وبتطبيق أفكاره على اليونان ، وجد أن عوامل الجذب كانت أقوى في المناطق الأقل حظًا ، مع انخفاض دخل المزارع وانخفاض فرص العمل فيها . هنا ، كانت الموارد الزراعية المُحسّنة (OGAs) ضرورة . في المقابل ، مارست عوامل الدفع تأثيرًا عكسيًا كبيرًا على الموارد الزراعية المُحسّنة (OGAs) في المناطق التي كانت فيها الهياكل الزراعية ودخل المزارع أعلى ؛ ففي هذه

المناطق ، تتاح للأسر الزراعية فرص بديلة ، وبالتالي تُعدّ الموارد الزراعية المُحسّنة (OGAs) نتيجةً للاختيار. على الرغم من تحديد بعض العوامل "الخارجية" التي تؤثر على أنماط التعددية الإقليمية ، اقترح إفستراتوغلو تودولو أنه لا يمكن الحصول على فهم كامل للتوزيع المكاني للموارد الزراعية المُحسّنة (OGAs) في أوروبا إلا من خلال دمج الخصائص "الداخلية" للأسر الزراعية في عملية النمذجة.

التشتت : منتجات غذائية متخصصة

يجد العديد من المزارعين في الاتحاد الأوروبي ، وخاصةً أولئك الذين يعيشون في المناطق الزراعية الهامشية ، صعوبة متزايدة في التكيف مع الإصلاحات المستمرة للسياسة الزراعية المشتركة (CAP) والمشاكل البيئية والصحية والاجتماعية المرتبطة بالزراعة المكثفة . إحدى استراتيجيات التكيف الممكنة هي تطوير منتجات غذائية متخصصة محلية الصنع (SFPs؛ ينظر الملحق 19.3)، مع ضمان أصالة المنشأ الجغرافي وإمكانية تتبعه (مارسدن 1996؛ باتيرشيل وجيلج 1996). يوفر هذا بعض الإمكانات لإعادة توطين نظام الأغذية الزراعية ، وبالتالي التشتت الزراعي . تُعد المناطق المتأخرة في أوروبا من بين المناطق التي يمكن أن تستفيد من الطلب المتزايد على منتجات الأغذية المتخصصة ، خاصةً إذا ارتبطت بصورة إقليمية ومفاهيم الاستدامة والود البيئي .

في الواقع ، وصفت لجنة المناطق (1996) منتجات الأغذية المتخصصة بأنها ورقة رابحة محتملة للمناطق ، ويمكن أن تُولّد تنمية ريفية محلية ومن القاعدة إلى القمة (برايدن 1994) . لا يوجد حاليًا سوى القليل من الأبحاث الجغرافية التي تربط منتجات الأغذية المتخصصة بأماكن محددة (إلبيري وكنيفسي 1998) . ومع ذلك ، هناك اهتمام متزايد بجودة الصور الإقليمية . عرّفت مجموعة استراتيجية الغذاء الاسكتلندية المنتج الغذائي عالي الجودة بأنه "منتج يتميز بشكل إيجابي عن المنتج القياسي بفضل عامل واحد أو أكثر، ويُدركه المستهلك على هذا النحو، وبالتالي يمكن أن يحقق فائدة سوقية إذا تم تسويقه بفعالية".

يكمن مفتاح النجاح في ربط الجودة بصورة إقليمية من خلال التسويق والترويج للمكان . وبما أن بعض المستهلكين ، ولا سيما من "طبقة الخدمات" ، يسعون جاهدين لتحقيق الأصالة ، من خلال منتجات وخدمات ريفية عالية الجودة على سبيل المثال ، فإن المؤسسات الخاصة والعامة بحاجة إلى تطوير تقنيات تسويقية "لتسويق الأماكن" . ويقترح أوري (1995: ص 163) أنه يمكن "إعادة بناء الأماكن بشكل كبير" ، بحيث يتحول التركيز من مبيعات ما يتم إنتاجه إلى إنتاج ما سيتم بيعه . على الرغم من قلة العمل على مشاريع تسمية النبيذ ، قدّم موران (1993) فكرةً رائدةً عندما ربط مباشرةً بين المنتج والمكان في نظام تسمية النبيذ الفرنسي . وتتمثل الفلسفة الأساسية لهذا النظام في أن النبيذ تعبيرٌ عن التفرد الجغرافي للأماكن . وبالتالي ، يُعدّ بناء هوية إقليمية قوية أمرًا ضروريًا لبيع النبيذ بأفضل الأسعار في الأسواق العالمية . ويستشهد موران بمثال شاتونوف دو باب ، حيث خلقت قوانين التسمية (بدلاً من أي مقياس علمي) صورةً للنبيذ عالي الجودة ؛ وهذا مثالٌ على منتجٍ يُرسي الصورة الإقليمية . وفي الآونة الأخيرة ، اقترح بيل وفالنتين (1997) أننا "نوجد حيث نأكل" ، وجادلا بأن الرابط بين المنتج والمكان يمكن أن يكون قويًا لدرجة أن "أي منتج تقريبًا يرتبط بالمكان - بغض النظر عن كيف تم اختراع هذا - يمكن بيعه على أنه يجسد ذلك المكان" (ص 155).

شجعت المفوضية الأوروبية إنتاج منتجات الأغذية المتخصصة من مناطق محددة من خلال اللائحتين 92/2081 و92/2082. بينما قدمت الأخيرة شهادات ذات طابع خاص للمنتجات عالية الجودة المنتجة بمواد خام محلية و/أو بطريقة تقليدية لإنتاج أجبان المزارع . ، قدمت الأولى تسميات المنشأ المحمية (PDOs) والمؤشرات الجغرافية المحمية (PGIs) . وهذه علامات جودة أوروبية للمنتجات من منطقة محددة ، حيث

تُعزى الجودة حصريًا إلى بيئة جغرافية معينة (PDO) أو حيث يتمتع منتج من منطقة محددة بجودة محددة ، ولكن ليس بالضرورة بسبب طبيعته البيئة .(PGI) كلا التصنيفين متاحان للمنتجين العاملين في مجموعات تعاونية ، لكن تطبيقهما في جميع أنحاء أوروبا ما يزال ينتظر بحثًا مفصلاً . واستجابةً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1995) حول الأسواق المتخصصة وبيان لجنة الأقاليم (1996) ، يسعى مشروع أوروبي رئيسي ، بتمويل من المفوضية الأوروبية ، إلى مساعدة المؤسسات العامة على وضع استراتيجيات وسياسات وهياكل لتمكين التسويق الناجح للمنتجات الزراعية المتخصصة في المناطق المتخلفة في الاتحاد الأوروبي .

يسعى مشروع RIPPLE إلى ربط المنتج بالمكان من خلال إجراء بحث حول الصورة الإقليمية والتسويق فيما يتعلق بإنشاء المنتجات الزراعية المتخصصة من اثنتي عشرة منطقة ريفية متخلفة (Ilbery and Kneafsey 1998). ويشمل مشروعRIPPLE ، الذي يدرس مجموعة من المنتجات والخدمات عالية الجودة ، استطلاعات رأي لكل من منتجي ومستهلكي المنتجات الزراعية المتخصصة ، بالإضافة إلى الوكالات العامة والخاصة المعنية بترويجها وتسويقها الناجح . في المستقبل ، قد يُسهم إنتاج منتجات الزراعة العضوية في المناطق الطرفية من أوروبا في عملية التشتت الزراعي .

الخلاصة

ركز هذا الفصل على الأبعاد التطبيقية لتقليص كثافة الزراعة في أوروبا الغربية والمشاكل المتعلقة بها. وسلط الضوء على الثنائية بين أنظمة الزراعة "الإنتاجية" و"ما بعد الإنتاجية" ، ودرس التنمية المكانية غير المتساوية المرتبطة ببرنامج التنويع الزراعي . تهيمن مسارات مختلفة لتطوير الأعمال الزراعية على مختلف المناطق ، ويتم تشجيع تقليص كثافة الزراعة من خلال مزيج من التوسع (AEPs) والتنويع (OGAs) والتشتت.(SFPs) . تتولى الدولة تنظيم برنامج التنويع الزراعي ، الذي سيحتاج إلى إصلاح السياسة الزراعية المشتركة بشكل أكبر استجابةً للاتجاهات المتزايدة نحو التوجه نحو السوق والاستدامة . في حين يضغط الأول من أجل حصول المزارعين على أسعار السوق لمنتجاتهم دون دعم اقتصادي ، يسعى الثاني إلى نظام زراعي أكثر سلامة بيئيًا ، وأقل اعتمادًا على مدخلات الطاقة والكيماويات الزراعية الرئيسية .

في الواقع ، يكمن مفهوم الزراعة المستدامة في جوهر هذا النموذج . على الرغم من إمكانية تفسير هذا المفهوم من منظور بيئي أو اجتماعي-اقتصادي أو إنتاجي (بركلاسيتش وآخرون، 1990) ، إلا أن هناك نموذجين رئيسيين للزراعة المستدامة : المثالي والآلي (بولر، 1992) . في حين يتبنى الأول منظور "الزراعة البديلة" ويجادل بأن أنماط النمو "المنخفضة" أو "المنعدمة" هي الخيار الوحيد طويل الأجل للزراعة ، فإن الثاني أكثر تقليدية ويرى الاستدامة كعملية سياقية وليست مجموعة من الوصفات المحددة . وبالتالي ، فإن النموذج الآلي أقل صرامة ويدعو إلى نظام زراعي واسع النطاق ومتنوع وموجه نحو الحفاظ على البيئة .

يتناقض هذا مع النظم الزراعية العضوية والحيوية والبيئية التي تطرحها المدرسة المثالية . في أوروبا الغربية ، لا تتبع سوى أقلية من المزارعين النموذج المثالي . أما النموذج الأداتي ، فهو أكثر شيوعًا لدى المزارعين ، ويتم تشجيعه من خلال تنظيمات حكومية مثل وضع قيود على استخدام الأسمدة ، وفرض معايير دنيا لمخلفات المبيدات في الغذاء ، وفرض قيود على أنواع ومعدلات استخدام الكيماويات الزراعية ، وتقديم الدعم للمزارعين في ظل أنظمة المدخلات والمخرجات المنخفضة . على المدى البعيد ، قد تكون المدفوعات الوحيدة المقدمة للمزارعين بموجب السياسة الزراعية المشتركة مخصصة للحفاظ على البيئة . في الواقع ، سيكون التركيز المستقبلي للسياسة أوسع من الزراعة ، متضمنًا التنويع الريفي والتنمية الريفية المتكاملة .

ويجب أن تكون هذه الأخيرة متعددة القطاعات ومستدامة وقائمة على الاحتياجات المحلية من خلال مفهوم التبعية.

الملحق 19.1

البرامج الزراعية البيئية في سويسرا

منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي ، تحولت السياسة الزراعية السويسرية من دعم الأسعار إلى المدفوعات المباشرة للمزارعين وأهداف محددة للبيئة والبيئة ورفاهية المجتمعات الريفية (كاري وستوكي، 1997) . وخلافًا لإصلاحات السياسة الزراعية المشتركة لعام 1992 ، تضمنت التغييرات التي أُدخلت على القانون الزراعي الفيدرالي السويسري في عام 1992 إعادة تقييم شاملة للسياسة الزراعية . ويشمل ذلك جميع الأراضي الزراعية ، ويُطبّق من خلال الامتثال المتبادل . يهيمن الآن عنصران على السياسة الزراعية : أولًا، فصل دخل المزارع عن دعم الأسعار؛ وثانيًا، المدفوعات المباشرة للمزارعين . بموجب العنصر الأول ، يتلقى المزارعون مدفوعات أساسية (ضمانات سعرية وتسويقية) مقابل إنتاج منتجات غذائية محلية وعالية الجودة ، مرتبطة بأساليب زراعية مستدامة بيئيًا.

وفي إطار العنصر الثاني ، تتوفر ثلاثة أنواع من المدفوعات . الأول هو التعويض عن انخفاض الإعانات ، لكن المزارعين لا يحصلون عليها إلا إذا استوفوا ممارسات الإدارة المتعلقة بالحساسية البيئية ورعاية الحيوان . ثانيًا ، تُتاح المدفوعات الاجتماعية للمزارع العائلية الصغيرة للمساعدة في استبقاء السكان في المناطق الريفية ؛ ثالثًا، يتلقى المزارعون مدفوعات مقابل الانضمام إلى برامج التحسين الزراعي الطوعية . في ظل برامج التحسين الزراعي الطوعية ، يختلف مقدار مساعدة الدخل المتاحة للمزارعين وفقًا لمستويات الزراعة البيئية المختلفة . وبالتالي، تُدفع أقل المدفوعات للتنوع البيولوجي (زراعة المراعي الواسعة) وأعلى المدفوعات للزراعة العضوية .

تُدار هذه البرامج المختلفة من قِبل الكانتونات الستة والعشرين ، والتي تتمتع ببعض المرونة في تعديل شروط برامج التحسين الزراعي وفقًا للظروف المحلية (ويلسون وآخرون، 1996). بعد عام واحد ، تم قبول 20% من 75,000 حيازة سويسرية في برنامج التحسين الزراعي ، وبحلول عام 1995، كانت 40% من المساحة الزراعية المُنضمة مُشاركة في "الإنتاج المتكامل" أو الزراعة "العضوية". لذلك ، في سويسرا ، تم اقتراح الزراعة البيئية كنظام زراعي مهيمن ؛ فهي عبارة عن مخطط واحد للبلاد بأكملها ، مع امتثال متبادل حقيقي ، وليست "مرتبطة" بسياسة مدفوعة اقتصاديًا بشكل أساسي ومصممة للحفاظ على دعم المزارع.

الملحق 19.2

الأنشطة المربحة الأخرى في فرنسا

ارتفع دخل الأسر الزراعية من الأنشطة المربحة الأخرى داخل المزرعة وخارجها في فرنسا من 15% عام 1956 إلى 42% عام 1988 (بنيامين 1994) . ومع ذلك ، هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق ، من 25% إلى 52%، وقد ربط كامباني وآخرون (1990) هذه التفاوتات باختلاف مستويات التحديث الزراعي . وقد درسوا الأنواع المختلفة من الأنشطة التعددية التي تُمارس في ثلاث مناطق زراعية متباينة:

1- بيكاردي، وهي منطقة إنتاج زراعي واسع النطاق في شمال فرنسا.
2- لانغدوك، وهي منطقة في جنوب فرنسا ذات تاريخ طويل في الجمع بين إنتاج النبيذ وأعمال أخرى.
3- وديان سافوي، وهي منطقة هامشية جغرافيًا للزراعة في جنوب شرق فرنسا.

وصفت منطقة بيكاردي بأنها منطقة "تعددية الأعمال" لأن أفراد الأسرة يستخدمون الموارد الزراعية لزيادة الأنشطة غير الزراعية . يعمل العديد من الأزواج (وخاصة الزوجات) خارج نطاق الزراعة ، وتسود ثقافة تراكمية بين المزارع العائلية في هذه المنطقة الزراعية المزدهرة . في المقابل ، يُعدّ توليد الدخل من خارج المزرعة في لانغدوك ، وخاصةً من قِبل الزوج والأبناء ، أمرًا حيويًا للحفاظ على الأعمال الزراعية وتحديثها . وقد أشار المؤلفون إلى ذلك بـ"تعددية الحفاظ على الزراعة". وأخيرًا ، في وديان سافوي، حيث يُلاحظ تخلي تدريجي عن الزراعة الهامشية ، تضطر الأسر الزراعية إلى البحث عن مجموعة متنوعة من الأنشطة المدرة للدخل داخل المزرعة وخارجها.

وليس من المستغرب أن يُوصف ذلك بـ"تعددية البقاء" . وتحتاج تفسيرات هذه الأنماط إلى مراعاة العوامل "الخارجية" و"الداخلية" . على سبيل المثال ، أشارت بنيامين (1994) إلى أن إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة قد زادت من مشاركة الزوجات في العمل خارج المزرعة . ومع ذلك ، فقد أظهرت أيضًا أن عمر زوجات المزارع ومستوى تعليمهن لهما تأثير إيجابي أكبر على مشاركتهن في العمل خارج المزرعة ، وخاصةً بين النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 26 و42 عامًا واللاتي لا يحملن شهادة الثانوية العامة.

الملحق 19.3

منتجات الأغذية والمشروبات المتخصصة في إنجلترا

يُوظّف قطاع الأغذية والمشروبات المتخصصة في بريطانيا أكثر من 20,000 شخص ، ويبلغ حجم مبيعاته السنوية ما يقرب من 3 مليارات جنيه إسترليني . تهيمن عليه الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم وصفات تقليدية و/أو أفكارًا مبتكرة لإنتاج منتجات عالية الجودة . ينصب التركيز على استخدام مكونات صحية ، وتلبي العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة احتياجات أسواق متخصصة . وقد زادت المخاوف بشأن التكثيف الزراعي من فرص بيع منتجات الأغذية والمشروبات المتخصصة خارج مناطقها الأصلية. ومع ذلك ، نادرًا ما تمتلك هذه الشركات الموارد أو المهارات اللازمة لإيجاد منافذ بيع في الأسواق الوطنية والدولية . وهذا هو مبرر وجود مجموعات الأغذية المتخصصة.

توجد في بريطانيا شبكة وطنية من مجموعات الأغذية المتخصصة الإقليمية والإقليمية ؛ تغطي خمس عشرة مجموعة إقليمية وإقليمية إنجلترا وويلز (الشكل 19.2) ، وتدير مجموعتا اسكتلندا وأيرلندا الشمالية شركتا Sottish Enterprise وA Taste of Ulster، على التوالي . غالبًا ما افتقرت المجموعات المحلية والإقليمية في إنجلترا إلى الكتلة الحرجة اللازمة للنجاح . لذلك ، في عام ١٩٩١، أطلقت وزارة الزراعة والثروة السمكية والأغذية برنامج منح مدته ست سنوات لمجموعات الأغذية الإقليمية ؛ ويوجد حاليًا ست مجموعات ، وأُطلقت مجموعة سابعة (قلب إنجلترا) في أوائل عام ١٩٩٨.

تتولى منظمة "فود فروم بريتين" تنسيق وإدارة تطوير هذه المجموعات . يُوظّف أكثر من ٦٠٪ من منتجي الأطعمة والمشروبات المتخصصة خمسة موظفين أو أقل ، ويبيعون غالبية منتجاتهم إما من خلال متاجرهم الخاصة أو من خلال شركات تقديم الطعام المحلية (على الرغم من أن الطلبات البريدية وتجار التجزئة المتعددين تُعدّ منافذ بيع مهمة أخرى). تُنتج مجموعة واسعة من منتجات الأغذية والمشروبات المتخصصة في مختلف مناطق إنجلترا، بدءًا من أجبان المزارع واللحوم المدخنة/المُعالجة ، ووصولًا إلى صلصات السلطة وكعكات وبسكويت المناسبات الخاصة . على سبيل المثال، تضم منظمة "طعم الغرب" ما يقرب من ٢٠٠ عضو منتج في مقاطعاتها السبع ، يتركز أكثر من سبعين منهم في ديفون . ينصب التركيز هنا بشكل كبير على منتجات الألبان والمشروبات المتخصصة ، تليها اللحوم والمخبوزات والمعلبات . يرتبط

معظم المنتجين ارتباطًا وثيقًا بمناطقهم ، وهناك الآن حاجة إلى استخدام الصور الإقليمية لتعزيز الصلة بين المنتج والمكان.

Figure 19.2 Regional and country speciality food groups in England.